

**تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات
المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)**

"مبادرة الأمم المتحدة 80: اعتبارات استراتيجية ومنظورات على نطاق المنظومة"

5 يونيو/حزيران 2026

أولاً - الملاحظات الافتتاحية

1- رحّب رئيس المجلس التنفيذي بالإجابة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بصفته رئيس الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام 2026، بالمشاركين، وأشار إلى أن الاجتماع المشترك يتيح فرصة قيمة للمجالس التنفيذية وكبار مسؤولي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكياناتها لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتبادل الآراء بشأن التحديات على نطاق المنظومة. وبالإشارة إلى موضوع الاجتماع، "مبادرة الأمم المتحدة 80: اعتبارات استراتيجية ومنظورات على نطاق المنظومة"، ركّز على أهمية ضمان أن تظل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ملائمة للغرض في بيئة عالمية متزايدة التعقيد، وسلّط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الاتساق والفعالية والمواءمة الاستراتيجية على نطاق المنظومة. وأكد تكامل ولايات الكيانات المشاركة وضرورة الحد من التشرذم والاستفادة من أوجه التآزر وتحقيق أقصى أثر على المستوى القطري. وإذ شدد على أهمية المجالس التنفيذية في تقديم التوجيهات الاستراتيجية والاضطلاع بالرقابة، دعا الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة للمساعدة في صياغة مقترحات إصلاحية ماثقة وقائمة على الأدلة في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، بهدف تعزيز التنفيذ والنتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

2- وفي ملاحظاتها الافتتاحية، أكدت نائبة الأمين العام أن مبادرة الأمم المتحدة 80 تستند إلى الولايات والالتزامات التي أرسّتها الدول الأعضاء بالفعل من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وميثاق المستقبل. وشددت على ضرورة تعزيز الكفاءة والاتساق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة استجابة للتحديات العالمية المتزايدة والقيود على الموارد، مشيرة إلى العمل الجاري بشأن الخدمات المشتركة، وتشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإعادة ضبط العمل على المستوى الإقليمي، وآليات توفير الخبرة عند الطلب، وإعادة ضبط العمل الإنساني. وأكدت على الدور المحوري للمنسقين المقيمين والاستجابات المتكاملة على المستوى القطري والمتوائمة مع الأولويات الوطنية، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن المقترحات قيد النظر، بما فيها عمليات الدمج المحتملة، تهدف إلى تحسين تنفيذ الولايات لا إلى تغييرها. وركّزت نائبة الأمين العام على أهمية التمويل المستدام، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص، ومواصلة مشاركة الدول الأعضاء واضطلاعها بالرقابة في جميع مراحل عملية الإصلاح. وفي حين أقرّت بالتقدم المحرز من خلال إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتحقيق أوجه الكفاءة التشغيلية، رأت أن إجراء المزيد من الإصلاحات ضروري لضمان أن تظل الأمم المتحدة ملائمة للغرض وقادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3- وتحدثت بعد ذلك المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فجددت تأكيد التزام الهيئة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وأكدت على التقدم المحرز في دعم الإصلاحات التشريعية، وإنهاء العنف ضد النساء والبنات، والنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وشددت على أن تعددية الأطراف لا تزال ضرورية لتحقيق هذه الأهداف، وأعربت عن دعمها القوي لمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام. وإذ ركزت على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في جميع مسارات عمل الإصلاح، أكدت على ضرورة تعزيز البنية المؤسسية للأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين، وضمان المشاركة المجدية للمجتمع المدني والمنظمات التي تقودها نساء، والحفاظ على الخبرات المخصصة في الشؤون الجنسانية على نطاق المنظومة. وسلّطت كذلك الضوء على مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المناقشات بشأن إصلاح العمل الإنساني، والسلام والأمن، وتشكيل الأفرقة القطرية، ومبادرات البيانات، لضمان تضمين النهج المراعية للمنظور الجنساني في جميع جوانب جدول أعمال الإصلاح. وفي ما يتعلق بتقييم إمكانية دمج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشارت إلى أن هذه العملية ترمي إلى تحديد ما إذا كانت الترتيبات المؤسسية البديلة يمكن أن تعزز الاتساق والأثر والفعالية في النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مع الحفاظ على الولايات والأطر المعيارية القائمة. وأكدت أن النتائج على المستوى القطري ينبغي أن تظل المقياس الرئيسي للنجاح، وأقرت بطلب الدول الأعضاء طرح خيارات بديلة للدمج، وجددت تأكيد التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتواصل المنفتح والبناء مع الدول الأعضاء في جميع مراحل هذه العملية.

4- وكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثاني كبار المسؤولين المتحدثين، فأكد أن التصدي للتحديات الحالية المترابطة المتعلقة بالتنمية والعمل الإنساني والمناخ والحوكمة وبناء السلام يتطلب استجابات متكاملة ومنظومة أمم متحدة أكثر اتساقاً. وأكد على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره جهة تحقق التكامل ومنصة للتعاون على نطاق المنظومة، وذكر أمثلة على العمل المشترك في مجالات تمويل التنمية المستدامة، والعمل المناخي، والاستجابة للأزمات والتعافي منها، بما في ذلك من خلال الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ودعم أولويات التنمية ذات القيادة الوطنية. وشددت على أهمية تعزيز الاتساق على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ودعم عمليات الانتقال في السياقات المتأثرة بالأزمات، وتوسيع نطاق الخدمات المشتركة والترتيبات التشغيلية المشتركة لتحسين الكفاءة والفعالية على نطاق المنظومة. وأعربت عن دعمه لمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، مؤكداً أن جهود الإصلاح ينبغي أن تسترشد بالتنفيذ والأدلة والقيمة مقابل المال والأثر على المستوى القطري، مع صون الملكية الوطنية واحترام الولايات والحفاظ على الرقابة القوية من قبل المجالس التنفيذية. وفي هذا الصدد، أكد على استمرار أهمية وثائق البرامج القطرية المستمدة من أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والمتوائمة معها، باعتبارها آلية رئيسية لضمان رقابة الدول الأعضاء والمساءلة، مشيراً إلى امتثال وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد بنسبة 100 في المائة. وأبرز أهمية آلية الخبرة عند الطلب بوصفها آلية عملية تضمن للحكومات الوصول إلى أفضل ما تقدمه الأمم المتحدة من دون الحاجة إلى إنشاء بنية تحتية تنطوي على ازدواجية. وخلص إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متى كانت أقل تشرداً وأكثر اتساقاً وفعالية ستكون في وضع أفضل لتحقيق نتائج تدعم الأولويات الوطنية والتنمية المستدامة.

5- وجددت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاتها، تأكيد دعم المنظمة لمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام والتزامها بتقديم الأدلة والتحليلات لتوجيه مداورات الدول الأعضاء بشأن الإصلاح. وسلّطت الضوء على مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مسارات عمل إصلاحية متعددة، منها التنسيق على المستوى القطري، والاستجابة الإنسانية، وترتيبات الدعم الإقليمي، ومبادرات الخبرة عند الطلب، والجهود الرامية إلى تعزيز استخدام البيانات الديموغرافية والتحليل السكاني والاستشراف في منظومة الأمم المتحدة. وشددت على أهمية الحفاظ على الخبرات التقنية المتخصصة، والوظائف المعيارية، والنهج القائمة على حقوق الإنسان، والوجود المستمر على المستوى القطري، لضمان تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بفعالية، والوقاية من العنف الجنساني والاستجابة له، وتحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً في مجالي السكان والتنمية، مؤكدة أن الأثر لا يُقاس فقط بالأموال المنفقة. وبالإشارة إلى المناقشات بشأن إمكانية دمج صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، شددت على أن التقييم يهدف إلى النظر في الترتيبات المؤسسية المستقبلية، وليس إلى معالجة شواغل تتعلق بالأداء، وذكرت أن المنظمين يعملان على وضع خيارات بديلة لتعزيز الاتساق وتحقيق الأثر

ضمن الأطر القائمة. وأكدت على أهمية صون الولايات وترتيبات الحوكمة والاستمرارية التشغيلية والاستدامة المالية والمساءلة أمام الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال وثائق البرامج القطرية، وجددت تأكيد الدور الفريد لصندوق الأمم المتحدة للسكان في النهوض ببرنامجه عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وخلصت إلى أن نجاح الإصلاح ينبغي أن يُقاس في نهاية المطاف بقدرته على تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء وتحقيق نتائج لصالح الأشخاص الذين تخدمهم الأمم المتحدة.

6- وجدد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدوره تأكيد التزام المكتب بمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، وشدد على الحاجة إلى منظومة أمم متحدة أكثر اتساقاً وتنسيقاً وتعاوناً، قادرة على الاستجابة بفعالية للتحديات العالمية المعقدة والمتزايدة. وأكد أن جهود الإصلاح ينبغي أن تحافظ على الولايات، وأن تعزز التعاون وتتجنب الازدواجية غير الضرورية والمنافسة المفرطة وإنشاء سلطات احتكارية أو هياكل مهيمنة، ودعا إلى اتباع نهج قائم على السوق، ويرتكز على الولايات، لتعزيز الكفاءة وسرعة التحرك والفعالية. وبالإشارة إلى المناقشات بشأن إعادة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، سلط الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز التخطيط الاستراتيجي القائم على الاحتياجات ووضع نماذج تشغيل أكثر قدرة على التكيف وملاءمة للغرض. وأكد ضرورة أن يكون المنسقون المقيمون في موضع يمكنهم من التخطيط الاستراتيجي مع الحكومات المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحديد المهارات والخبرات المطلوبة وحشدتها من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون. وأشار كذلك إلى ضرورة التحول نحو الاستعانة بالخبرات المناسبة عند الطلب، من خارج البلد، حيثما وحينما تدعو الحاجة إليها، وأن تعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدرجة أكبر وفق تشكيلات أشبه بالمراكز. وشدد على ما تنتجه خريطة الطريق الموحدة للخدمات وترتيبات المكاتب الخلفية المشتركة من إمكانات لتحقيق أقصى أثر لأوجه الكفاءة التشغيلية والحد من الازدواجية على نطاق المنظومة. ويتطلب ذلك تغييراً سلوكياً مستداماً يُفضي إلى تحول في ديناميات المنظمات نحو تحقيق التنبؤ النظمي. وأعرب أيضاً عن دعمه لزيادة تكامل سلاسل الإمداد والخدمات التشغيلية، مؤكداً أهمية الاستفادة من المزايا النسبية للكيانات المختلفة، استناداً إلى بيانات شفافة وتحليل للتكاليف والفوائد. وخلص إلى أن زيادة سرعة التحرك، وتعزيز التعاون، واتباع طرق عمل أكثر أفضلية، هي خطوات أساسية لتحسين الكفاءة والفعالية وتحقيق الأثر، وإعادة بناء الثقة في منظومة الأمم المتحدة.

7- وأكدت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مجدداً دعم المنظمة لمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، وشددت على أن جهود الإصلاح ينبغي أن تسترشد بقدرتها على تحسين النتائج لصالح الأطفال. وأشارت إلى التدابير التي اتخذتها اليونيسف لزيادة الكفاءة والفعالية، ومنها خفض التكاليف التشغيلية، وتحديث نموذج تشغيلها، وتوسيع نطاق الخدمات المشتركة، وتعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وإذ شددت على أهمية المساءلة أمام الدول الأعضاء والحكومات الوطنية، أكدت استمرار دور المجالس التنفيذية في الرقابة على البرامج القطرية وتخصيص الموارد وتنفيذ الولايات، مع التشديد على ضرورة الحفاظ على مواعيد وثائق البرامج القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مواءمة وثيقة. وأكدت كذلك أهمية وجود نظام قوي للمنسقين المقيمين، مشيرة إلى أن التنسيق والتنفيذ التشغيلي وظيفتان متكاملتان تتطلبان الاتساق على نطاق المنظومة والخبرات المتخصصة لدى الوكالات على حد سواء. وقدمت المديرية التنفيذية أمثلة عملية على التعاون بين الوكالات، منها المباني المشتركة، والمكاتب الخلفية المشتركة، وسلاسل الإمداد الإنسانية المتكاملة، ومبادرات البيانات، والشراكات في مجالات الصحة، والتغذية، والحماية الاجتماعية، والاستجابة الإنسانية. وخلصت إلى أن الإصلاحات ينبغي أن تعزز الاتساق والمساءلة والكفاءة، وأن تظل في الوقت نفسه مركزة على تحقيق حصائل أفضل للأطفال، ولا سيما المتأثرين منهم بالفقر، والنزاع، والنزوح، والإعاقة، والتحديات المرتبطة بالمناخ.

8- أكد المدير التنفيذي بالإنابة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) مجدداً دعم البرنامج لمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، وشدد على أن جهود الإصلاح ينبغي أن تستند إلى نقاط قوة منظومة الأمم المتحدة وإنجازاتها، وأن تنصدي في الوقت نفسه للاحتياجات المتنامية في ظل قيود متزايدة على الموارد. وفي معرض تسليطه الضوء على خبرة البرنامج التشغيلية في حالات الطوارئ الإنسانية، شدد على أهمية تحسين الكفاءة والفعالية معاً، بما في ذلك من خلال تبسيط الهياكل التنظيمية، وتحديد الأولويات بشكل أكبر، وتعزيز التركيز على مساعدة البلدان في بناء القدرة على الصمود والحد من

اعتمادها الطويل الأجل على المساعدة الخارجية. وأكد قيمة الشراكات والتعاون على نطاق المنظومة، مشيراً إلى العمل الجاري بشأن سلاسل الإمداد المتكاملة، والخدمات المشتركة، وقابلية التشغيل البيني للبيانات باعتبارها أمثلة عملية على إصلاحات يمكن أن تعزز تحقيق الأثر الجماعي. وأكد المدير التنفيذي بالإنباء أيضاً الحاجة إلى تحول ثقافي على نطاق منظومة الأمم المتحدة نحو مزيد من التعاون وتركيز أقوى على الحصائل المشتركة. ودعا إلى إجراء مناقشات صريحة مع الدول الأعضاء بشأن تقاسم المخاطر والتبعات التشغيلية لتخفيضات التمويل، وشدد على أهمية توفير تمويل أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به، وحوافز أقوى للتعاون بين الكيانات. وخلص إلى أن منظومة الأمم المتحدة إذا كانت أكثر اتساقاً وتعاوناً ستكون في وضع أفضل لتحقيق نتائج فعالة دعماً للسكان الضعفاء.

ثانياً- الجلسة 1: الحوكمة والولايات والاتساق على نطاق المنظومة

9- في معرض تقديمه للجلسة الأولى، أكد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المساهمات الكبيرة للكيانات التشغيلية للأمم المتحدة في تحقيق النتائج على المستوى القطري، وشدد على أهمية التواصل المباشر بين الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيين للمنظمات. واستناداً إلى ملاحظات مستخلصة من الزيارات الميدانية للمجالس التنفيذية، أشار إلى مواطن القوة في التعاون بين الوكالات وإلى التحديات المستمرة الناجمة عن التشرذم داخل منظومة الأمم المتحدة. وشجع الدول الأعضاء على أن تركز، في مناقشاتها بشأن مبادرة الأمم المتحدة 80، على التحسينات العملية في الفعالية والاتساق وتحقيق الأثر، لا على العمليات المؤسسية وحدها، مشدداً على أن التحديات العالمية الراهنة لا تسمح بالتهاون أو التقاعس عن العمل. وأكد الرئيس أيضاً على أهمية إجراء مشاورات واسعة وشمولية مع الدول الأعضاء بشأن مقترحات الإصلاح، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بعمليات الدمج المحتملة، وأشار إلى التعاون الجاري بين المجالس التنفيذية في تيسير تبادلات الآراء هذه. وفي معرض تناوله ترتيبات الحوكمة، أشار إلى أن وجود هيئات رئاسية متعددة وإجراءات متوازنة للمجالس قد يستحق في حد ذاته الدراسة ضمن جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً، مؤكداً مجدداً أن الدول الأعضاء ستضطلع بالدور المحوري في تحديد الاتجاه المستقبلي لجدول أعمال الإصلاح.

10- وبعد فتح باب المناقشة، أثارت الوفود الملاحظات التالية:

« أعربت الوفود عن ترحيبها بمبادرة الأمم المتحدة 80، وأعربت عن دعمها للإصلاحات الرامية إلى تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها واتساقها وقدرتها على الاستجابة. وأكدت وفود كثيرة أن الحكم على الإصلاحات ينبغي أن يستند في نهاية المطاف إلى قدرتها على تحسين النتائج والأثر على المستوى القطري، وضمان بقاء المنظمة ملائمة للغرض في بيئة عالمية متزايدة التعقيد.

« وجرى التركيز بشدة على تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المزايا النسبية، والخبرات المتخصصة، والولايات، وهياكل الحوكمة الخاصة بكل كيان. وشددت وفود عدة على وجوب عدم معادلة الاتساق بالتوحيد، وأن الإصلاحات ينبغي أن تعزز التكامل والتعاون، لا أن تسعى إلى التوحيد باعتباره هدفاً قائماً بذاته.

« وشددت الوفود مراراً على أهمية الحفاظ على الولايات وضمان أن تعزز جهود الإصلاح القدرات البرمجية والوظائف المعيارية القائمة، لا أن تضعفها. وأولي اهتمام خاص لصون الخبرات المتخصصة ومواصلة تقديم الدعم في مجالات منها التنمية، والعمل الإنساني، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

« في حين أبدت وفود عدة استعدادها للنظر في خيارات الإصلاح الهيكلي، أكدت أن القرارات ينبغي أن تستند إلى أدلة قوية، وتحليلات شاملة للتكاليف والفوائد، وتقييمات للمخاطر والآثار التشغيلية، ودراسة متأنية للأنهج البديلة. وشددت وفود عدة على أهمية الحفاظ على الحضور القطري، واستمرارية البرامج، وتقديم الخدمات على نطاق أي عملية انتقالية.

- ◀ أكدت الوفود على الدور المحوري للمجالس التنفيذية والدول الأعضاء في توفير الحوكمة، والرقابة، وتحديد الاتجاه الاستراتيجي في جميع مراحل عملية الإصلاح. وشددت وفود عدة على أن المقترحات التي تؤثر في الولايات أو ترتيبات الحوكمة أو النماذج التشغيلية أو آليات المساءلة ينبغي أن تخضع لمشاورة مجدية مع المجالس التنفيذية، ولعملية اتخاذ قرارات مستنيرة من قبل الدول الأعضاء.
- ◀ وأطلقت دعوات قوية لتحقيق الشفافية والتشاور واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وأكدت الوفود الحاجة إلى تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وإجراء تحليلات شاملة، وتقديم تقارير منتظمة، وإتاحة فرص مجدية لمشاركة الدول الأعضاء مع استمرار تطور مقترحات الإصلاح.
- ◀ وشددت وفود عدة على أهمية تعزيز التنسيق والقيادة على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال نظام المنسقين المقيمين. وأعرب عن التأييد لضمان أن تعزز الإصلاحات الاتساق على المستوى القطري، وتحسن الاستجابة للأولويات الوطنية، وتستفيد بدرجة أكبر من المنظورات الميدانية والتعقيبات على المستوى القطري في صياغة القرارات المتعلقة بالإصلاح.
- ◀ وأكدت وفود على أن جهود الإصلاح ينبغي أن تحترم الملكية الوطنية وأن تتواءم مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج. وشددت وفود عدة على أن الإصلاحات ينبغي أن تدعم مسارات التنمية بقيادة وطنية، وتعزز المؤسسات المحلية، وتتجنب تعطيل أطر التعاون، والبرامج القطرية، والعمليات الجارية.
- ◀ أكدت وفود عدة على أهمية ضمان استمرار تركيز جهود الإصلاح على دعم البلدان النامية، والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأطلقت دعوات لإجراء إصلاحات لتعزيز ركيزة التنمية، والنهوض بقدرات الاستجابة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ، وتحسين الحصائل للسكان الضعفاء.
- ◀ أشارت وفود عدة إلى أهمية تقييم مقترحات الإصلاح في السياق الأوسع لجهود الإصلاح المستمرة التي تجريها الأمم المتحدة، بما فيها إعادة ضبط العمل الإنساني، وإعادة ضبط العمل على المستوى الإقليمي، وإصلاحات نظام المنسقين المقيمين، وعمليات إعادة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأكدت الوفود ضرورة فهم التداعيات التراكمية لهذه المبادرات المترابطة على العمليات، والشؤون المالية، والموارد البشرية.
- ◀ أبدت شواغل تتعلق بالبيئة المالية التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة، وبالتداعيات المترتبة على محدودية الموارد في تنفيذ الولايات والتنفيذ على المستوى القطري. وشددت الوفود على أن المكاسب من حيث الكفاءة ينبغي أن تدعم تحقيق أثر برامجي أقوى، وتحافظ على القدرات على المستوى الميداني، وتتجنب فرض أعباء إضافية على البلدان المستفيدة من البرامج.
- ◀ وطلبت الوفود مزيداً من الإيضاحات بشأن التداعيات العملية للإصلاحات المقترحة، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة، وآليات المساءلة، وتكاليف الانتقال، والمخاطر التشغيلية، والآثار على الموظفين والتنفيذ على المستوى القطري، والحفاظ على الخبرات التقنية، ومدى استعداد الحكومات للتغييرات المحتملة، والتدابير الكفيلة بأن تحقق الإصلاحات تحسينات ملموسة للسكان الذين تخدمهم الأمم المتحدة.

ثالثاً- الجلسة 2: الكفاءة التشغيلية ونماذج التنفيذ والشراكات

- 11- في افتتاح الجلسة الثانية، أكدت رئيسة المجلس التنفيذي للبرنامج على أن الاحتياجات العالمية المتنامية وتناقص الموارد يتطلبان منظومة أمم متحدة أكثر اتساقاً وتنسيقاً وكفاءة. وإذ أشارت إلى ترابط التحديات في مجالات انعدام الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية، شددت على أهمية النهج المتكاملة وتعزيز التعاون بين الكيانات وزيادة الاتساق على نطاق محور العمل الإنساني والتنمية. كما سلّطت الضوء على الجهود المستمرة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها للنهوض بنهج أكثر تنسيقاً وقيادة وطنية، تهدف إلى الحد من التشرذم وزيادة الأثر الجماعي، مؤكدة أن

الكفاءة ينبغي أن تكون وسيلة لتحسين النتائج، لا لإنشاء أعباء بيروقراطية إضافية. وشددت على أهمية المرونة والتكيف مع السياقات القطرية، ولا سيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالأزمات، وأكدت مجددا التزام المجلس التنفيذي للبرنامج بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة والكفاءة التشغيلية والتنفيذ المتسم بطابع محلي، من أجل خدمة السكان الضعفاء على نحو أفضل.

12- وأكد نائب رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف في مداخلته بعد ذلك، أن جهود الإصلاح ينبغي أن تُقاس في نهاية المطاف بقدرتها على تحسين الحصائل للأطفال، ولا سيما الأطفال الأكثر ضعفا والذين يصعب وصولا إليهم. وشدد على أهمية الكفاءة التشغيلية، بما في ذلك من خلال الخدمات المشتركة، وسلاسل الإمداد المتكاملة، ونظم البيانات المعززة، مؤكدا في الوقت نفسه على أن الإصلاحات يجب أن تكون قائمة على الأدلة، ومستجيبة للسياقات القطرية، وأن تحافظ على الولايات والمساءلة والرقابة. كما أشار إلى الأهمية المستمرة لوثائق البرامج القطرية والتمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به في دعم التنفيذ الفعال والمساءلة عن النتائج. ودعا أيضا إلى تقديم أدلة واضحة على أثر الإصلاحات على نطاق المنظومة، وأكد على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء والمجالس التنفيذية بشفافية في القرارات التي تؤثر في الحوكمة والولايات والحضور القطري وترتيبات التمويل.

13- وخلال المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، أثارت الوفود النقاط التالية:

أعربت الوفود عن ترحيبها بمبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، وبالجهود الجارية لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكفاءتها واتساقها. وأكدت وفود عدة على أن الإصلاحات ينبغي أن تعزز الأثر على المستوى القطري، وتحد من الازدواجية والتكاليف الإدارية، وتمكّن الكيانات من التنفيذ بفعالية أكبر في سياق الاحتياجات المتزايدة والقيود على الموارد.

وأعرب عن دعم قوي لترسيخ التعاون بين الوكالات، بما في ذلك من خلال الخدمات المشتركة، ووظائف المكاتب الخلفية المشتركة، والبرامج المشتركة، والمشتريات المجمعة، والترتيبات المتكاملة للوجستيات وسلاسل الإمداد. وشجعت الوفود على الاستفادة من أوجه الكفاءة التشغيلية القائمة، مع ضمان أن تظل الإصلاحات عملية وقائمة على الأدلة وأن تركز على تحسين حصائل التنمية وحصائل العمل الإنساني.

شددت وفود عدة على أهمية الحفاظ على تنسيق وقيادة قويين على المستوى القطري. وأعرب عن التأييد لتعزيز دور المنسقين المقيمين وضمان أن تحسّن الإصلاحات استجابة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع احترام الملكية الوطنية والحفاظ على المواءمة مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج.

وظلت المناقشات بشأن مقترحات الإصلاح الهيكلي، بما في ذلك عمليات الدمج المحتملة بين كيانات الأمم المتحدة، تستقطب اهتماما كبيرا. وفي حين أبدت وفود عدة استعدادها لبحث خيارات الدمج كوسيلة لتحسين الاتساق والكفاءة، شددت على أن أي ترتيبات من هذا القبيل ينبغي أن تستند إلى تحليل شامل، وأن تحافظ على الولايات، والخبرات التقنية، وترتيبات الحوكمة، والقدرات البرمجية وقدرات التنفيذ القائمة، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعمل الإنساني.

أكدت الوفود على أن جهود الإصلاح ينبغي أن تظل مركزة على الأشخاص، وأن تواصل النهوض بمبادئ خطة عام 2030. وأولي اهتمام خاص لضرورة صون الدعم المقدم للسكان الضعفاء، وتعزيز إضفاء الطابع المحلي، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقوية الروابط بين جهود العمل الإنساني والتنمية وبناء القدرة على الصمود.

وأبدت شواغل تتعلق بالبيئة المالية التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. وشددت الوفود على أهمية ضمان أن تتحول المكاسب من حيث الكفاءة إلى أثر برامجي أكبر، ودعت إلى إصلاحات تحقق أقصى استفادة من الموارد المتاحة مع الحفاظ على القدرات على المستوى الميداني والخبرات التقنية.

◀ وشددت وفود عدة على أهمية الشفافية والتفاعل المجدي مع الدول الأعضاء في جميع مراحل عمليات الإصلاح الجارية. وأطلقت دعوات إلى تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وإتاحة فرص للتشاور من خلال الهيئات الرئاسية، وتقديم تحديثات منتظمة بشأن المقترحات قيد النظر في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وعمليات الإصلاح ذات الصلة.

◀ وطلبت الوفود معلومات إضافية بشأن التداعيات العملية للإصلاحات المقترحة، بما في ذلك ترتيبات الحوكمة، والآثار التشغيلية، والضمانات المتعلقة بالوظائف المتخصصة ونماذج تقديم الخدمات، والحفاظ على الخبرات التقنية، وآليات المساءلة، والتدابير الكفيلة بضمان أن تُحدث الإصلاحات تحسينات ملموسة على المستوى القطري.

14- وردا على ذلك، شكرت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء على التفاعل البناء، وأكدت مجددا التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم عملية الإصلاح في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80. وأشارت إلى دعوات الوفود إلى إجراء إصلاحات طموحة، وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، ومواصلة الجهود الرامية إلى الحد من التشرد والازدواجية مع تعزيز الأثر الجماعي. وإذ أكدت أن نجاح الإصلاحات ينبغي أن يُقاس بتحسّن النتائج للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر، شددت على أهمية المجالس التنفيذية في توجيه خطة الإصلاح، بما في ذلك المناقشات بشأن عمليات الدمج المحتملة. وأكدت أن الإصلاحات ينبغي أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق نتائج لصالح النساء والبنات والوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكدت مجددا على استعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم منظومة أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية واتساقا.

15- شكرت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدول الأعضاء على تعليقاتها، وشددت على أهمية التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالأهداف المشتركة. ونوّت بمساهمات الكيانات الشريكة، وأكدت على أنه في حين قد تختلف ولاياتها، فإن نجاح الأمم المتحدة يتوقف على قدرتها على العمل معا بفعالية. واختتمت مداخلتها بالتذكير بالالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب، وشددت على أهمية ضمان الشمول والاهتمام باحتياجات الأشخاص على اختلاف تنوعهم.

16- وشكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول الأعضاء على تعليقاتها، وأكد على أهمية الإصغاء إليها في جميع مراحل عملية الإصلاح. وأقر بوجود تساؤلات بشأن الجداول الزمنية، وشدد على ضرورة احترام عمليات الحوكمة والرقابة والعمليات الحكومية الدولية القائمة لضمان مشاركة الدول الأعضاء مشاركة مجدية في اتخاذ القرارات. وأكد أيضا على استمرار أهمية النظر إلى الإصلاح من منظور التنفيذ، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تكون في أفضل حالاتها عندما تعمل ككيان واحد.

17- وشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدول الأعضاء على توجيهاتها، وأكد أهمية الاسترشاد بآرائها في تحديد الخطوات التالية لجهود الإصلاح الجارية. وأشار إلى التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل في تحقيق النتائج رغم الظروف الصعبة، بما في ذلك التقدم في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز الدور القيادي للمنسقين المقيمين، وتعزيز الاتساق داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وزيادة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة. وأوضح أن الإصلاح عملية مستمرة تجري بالفعل على نطاق المنظومة، بما في ذلك داخل كل منظمة على حدة، وأعرب عن ثقته بإمكانية إدارة أي إعادة تشكيل مقبلة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أو أي عمليات دمج بطريقة تتجنب تعطيل التنفيذ.

18- وتوجهت ممثلة اليونسيف، نيابة عن المديرية التنفيذية، بالشكر إلى الدول الأعضاء على مداخلتها البناءة والثاقبة، وأكدت أن نجاح مبادرة الأمم المتحدة 80 ينبغي أن يُقاس في نهاية المطاف بقدرة منظومة الأمم المتحدة الجماعية على تحقيق النتائج للسكان الضعفاء، ولا سيما الأشخاص الأشد تخلفا عن الركب، وليس بمدى طموح بنية المبادرة. وأعربت أيضا عن التزام اليونسيف بمواصلة المناقشات مع الدول الأعضاء بشأن مبادرة الأمم المتحدة 80 وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال المجلس التنفيذي.

19- وشكر ممثل البرنامج الدول الأعضاء على تعليقاتها، وشدد على أهمية إطلاعها على التقدم المحرز على مستوى الإصلاحات وأوجه الكفاءة، والإصغاء في الوقت نفسه إلى منظوراتها. وأشار إلى الإصلاحات الملموسة التي نفذها البرنامج، بما في ذلك بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأكد مجددا التزام البرنامج بمواصلة هذه الجهود. وأعرب أيضا عن تقديره للتوجيهات والرقابة التي توفرها الدول الأعضاء والهيئات الرئاسية في جميع مراحل عملية الإصلاح.

20- وفي ختام الجلسة، شكر رئيس المجلس التنفيذي بالإنابة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركين على مشاركتهم الفاعلة في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، وأشاد بروح التعاون والحوار الصريح التي اتسمت بها المناقشات. وأشار إلى أن تبادل الآراء هذا يعبر عن التزام مشترك بمنظومة أمم متحدة قوية وفعالة، وأعرب عن تقديره لإتاحة الفرصة له لرئاسة الاجتماع المشترك لعام 2026، ثم أعلن رسميا اختتام الاجتماع.